

# تأييد السلام مع إسرائيل نقطة وفاق جديدة تكرس التحول في العلاقة بين مسقط وأبوظبي

## نظرة مشتركة إلى السلام كمصلحة للفلسطينيين وخدمة لقضيتهم



في منتصف الطريق نحو العلاقات الرسمية

جهود الوساطة بين رام الله وتل أبيب لفتحها بإمكانية انتزاع موقف أقل تشدداً من رئيس السلطة. وعلى هذا الأساس اعتبر مراقبون أن انتقادات السلطة الفلسطينية الحادة لخطوات التقارب العربي الإسرائيلي، وتحديداً قرار الإمارات ربط علاقات طبيعية مع إسرائيل مجرد موقف شكلي موجّه بالأساس للاستهلاك الشعبي محلياً وعربياً، مؤكداً أن رام الله ستبدأ في تخفيض رفضها تدريجياً عندما تتضمن البحرين وعمان ودول عربية أخرى للمسار الذي سلكته الإمارات.

الفلسطينية المحتلة "استمراراً لنهج السلطة الداعم للشعب الفلسطيني". وكثيراً ما وضعت عُمان علاقاتها المتنامية مع إسرائيل تحت عنوان تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين لحل القضية الفلسطينية، وقد كثفت السلطة خلال السنوات الماضية من تحركها على خط الوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أملاً في كسر جمود عملية السلام. وتذكر عُمان أن مواقف رئيس السلطة محمود عباس عالية السقف مجردة تكتيك سياسي ولذلك تقابرت في

تنتياها، ولاحقاً من خلال لقاء وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي بنتنياهو على هامش مؤتمر الشرق الأوسط الذي انعقد في العاصمة البولندية وارسو في شهر فبراير من العام الماضي. كذلك تلتقي عُمان والإمارات في النظرة إلى أن إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل تخدم قضية الشعب الفلسطيني وتزيل العقبات من أمام عملية السلام المفيدة لكل شعوب المنطقة. وقررت سلطنة عُمان بناء على ذلك المنظر افتتاح سفارة لها في الأراضي

والاستقرار والنهوض بأسباب التقدم والازدهار للجميع". وفي موقف خليجي ثان مؤيد للخطوة الإماراتية الإسرائيلية، هنأت مملكة البحرين دولة الإمارات العربية المتحدة وأشادت بتوصلها إلى اتفاق يوقف ضم الأراضي الفلسطينية واتخاذ خطوات توصل إلى السلام في الشرق الأوسط وورد في بيان بثته وكالة الأنباء البحرينية أن المنامة "تتشيد في الوقت ذاته بالجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة الأميركية للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي استمراراً لحرصها المتواصل على تعزيز وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسلام في جميع أنحاء العالم"، وأن مملكة البحرين تتطلع إلى مواصلة الجهود للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي".

وأجمع متابعون للشأن الخليجي على اعتبار الموقف البحريني تمهيداً لخطوة عملية في ذات التوجه الإماراتي لن تتأخر المنامة في اتخاذها استناداً إلى رصيد سابق مع العلاقات غير المعلنة بين المملكة وإسرائيل.

وأيدت هذا التوقع تقارير لوسائل إعلام إسرائيلية تحدثت عن إجراء مسؤولين إسرائيليين كبار "محادثة" متقدمة مع البحرين بشأن تطبيع العلاقات معها. ونقل عن مسؤول أميركي كبير قوله إن من المتوقع أن تقوم البحرين وسلطنة عُمان بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في المستقبل القريب.

وتتوافق الخطوة التي أقدمت عليها الإمارات تجاه إسرائيل مع ما قامت به سلطنة عُمان في أوقات سابقة عززت خلالها علاقاتها مع إسرائيل وأخرجتها إلى العلن من خلال استقبال مسقط لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

تأييد سلطنة عُمان ومملكة البحرين لقرار الإمارات ربط علاقات طبيعية مع إسرائيل ليس مجرد موقف سياسي، بقدر ما هو تمهيد لقيام البلدين بخطوة عملية مماثلة يتوقع مراقبون أن لا يتأخراً كثيراً في الإقدام عليها، خصوصاً وأن كليهما رصيدا سابقاً من إقامة علاقات غير رسمية مع تل أبيب.

مسقط - أيّدت سلطنة عُمان قرار الإمارات وإسرائيل توقيع اتفاق سلام بينهما، فيما وصفت مملكة البحرين الخطوة الإماراتية الإسرائيلية بالتاريخية التي ستسهم في تعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة، وذلك في ظل ترجيحات متواترة لدى العديد من المصادر الخليجية والعربية، بأن البحرين مرشحة لأن تكون أول بلد خليجي يحذو حذو أبوظبي في ربط علاقات طبيعية مع تل أبيب، وبأن مسقط جاهزة مسبقاً لخطوة مماثلة ولا ينقصها سوى اختيار اللحظة المناسبة للقيام بذلك.

وورد في بيان لوزارة الخارجية العمانية أن السلطنة تؤيد قرار الإمارات بشأن العلاقات مع إسرائيل، في إطار الإعلان التاريخي المشترك بينها والولايات المتحدة وإسرائيل.

**البحرين أول المرشحين  
لاتباج الخطوة الإماراتية،  
ومسقط تبني على رصيد  
سابق من العلاقة غير  
الرسمية مع تل أبيب**

وجاء الموقف العماني متسقاً مع النهج الذي سلكته سلطنة عُمان منذ سنوات وأقامت بموجبه علاقات غير رسمية مع إسرائيل تبين مقدار تقديراً خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء

# الأزمة المالية في العراق تشعل معركة الرواتب بين بغداد وأربيل

## حكومة الإقليم تطالب بالمال والحكومة المركزية تتهمها بضمها بالسرقة

الخزينة العامة، ما وضع عوائد المنافذ الحدودية والمطارات والموانئ في صدارة قائمة اهتماماتها.

وتسيطر السلطات الكردية على أكبر منفذين بريين للعراق مع تركيا وإيران، ولا تدفع للحكومة الاتحادية من عوائدهما الكبيرة جداً أي شيء، كما يملك الإقليم مطارا في أربيل وآخر في السليمانية، يسيران رحلات منتظمة إلى تركيا والخليج وأوروبا ودول أخرى عديدة ويدران الملايين من الدولارات التي لا تحصل بغداد منها على شيء. ويعتقد مراقبون أن أفضل ما حققته بغداد في صلتها بالمنطقة الكردية جاء في العام الأخير من حكومة العبادي التي فرضت شراكة اتحادية كاملة في إدارة منافذ ومطارات الإقليم، وأن كل ما حدث بعد ذلك هو تنصل تدريجي من قبل أربيل من الالتزام ببند حوية ضمن اتفاقية 2017.

البرية بين المنطقة الكردية وكل من تركيا وإيران، فضلا عن مطاري أربيل والسليمانية. وأملت حكومة كردستان في تعديل الاتفاق مع بغداد بشأن السيطرة على المنافذ والمطارات وقطع صلة هذا الملف بقضية دفع رواتب موظفي الإقليم مع الحكومة السابقة بقيادة صديقها عادل عبدالمهدي من دون أن تحرز أي تقدم. وعندما تسلم الكاظمي مقاليد الحكومة العراقية توقع كثيرون أن تحسم الخلافات بين بغداد وأربيل، نظرا للمداخلة العميقة التي تربط رئيس الوزراء بالبارزاني، لكن انهيار أسعار النفط بالتزامن مع تفشي وباء كورونا ضرب عوائد النفط العراقية في مقتل، منحداً بها إلى ما دون الثلث من معدلها العام. ودفع هذا الوضع بغداد إلى البحث عن موارد تساعد النفط في تغذية

لسنوات عديدة قادمة، ما يجد من قدرات سلطات الإقليم على التصرف فيه مباشرة.

لذلك، جرى تعديل الاتفاق بين بغداد وأربيل لاحقاً، ليستمر على أساس احتساب قيمة المئتين وخمسين ألف برميل يوميا ثم اقتطاعها لاحقاً من حصة المنطقة الكردية التي ترد في الموازنة الاتحادية السنوية.

واستمر العمل بهذا الاتفاق حتى شتاء العام 2017 عندما أصر البارزاني على إجراء استفتاء بين سكان المنطقة الكردية بشأن رغبتهم في الانفصال عن العراق ما دفع حكومة العبادي إلى قطع جميع الرواتب عن كردستان ومحاصرتها عسكرياً.

ومن بين الخسائر التي تكبدها البارزاني بسبب إصراره على الاستفتاء آنذاك هو اضطرابه للنجاب مع بغداد التي تريد السيطرة جزئياً على المنافذ

وطالبت حكومة الإقليم رئيس الجمهورية برهم صالح (كرد) والوزراء وممثلي إقليم كردستان في مجلس النواب، بالدفاع عن الحقوق والمستحقات المالية والدستورية لشعب إقليم كردستان.

**المشاكل المتراكمة بين  
بغداد وأربيل أعقد من أن  
تحلها الصداقة القائمة  
بين مصطفى الكاظمي  
ومسعود البارزاني**

لكن وزارة المالية الاتحادية ردت بأن ما ترسله من رواتب إلى موظفي كردستان لا يصل إلى مستحقيهم، في اتهام غير مباشر لأطراف السياسية الكردية بسرقة المال العام.

وفشلت بغداد وأربيل منذ 2003 في بناء اتفاقات ثابتة بشأن شكل العلاقة بين المركز والإقليم والية اقتسام الثروات والسيطرة على الموارد والمنافذ وتوزيع العوائد المالية.

ورغم العلاقة الشخصية الوثيقة التي تربط رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بمسعود البارزاني زعيم أكبر الأحزاب الكردية، وهو الديمقراطي الكردستاني الذي يهيمن على منصب رئيس الحكومة ورئيس الإقليم في كردستان العراق، إلا أن التوترات بشأن الرواتب تصاعدت بين بغداد وأربيل مؤخراً.

وبموجب اتفاق يعود إلى عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي أبرمه تحديداً وزير النفط في حينه عادل عبدالمهدي، يتوجب على أربيل أن تسلم بغداد يومياً 250 ألف برميل نفط منتجة في الأراضي الكردية على أن تتولى الحكومة الاتحادية تغذية نفقات الإقليم، بما في ذلك رواتب موظفيه.

لكن عقوداً أبرمت مع شركات أجنبية في ظروف غامضة، رهنت النفط الكردي

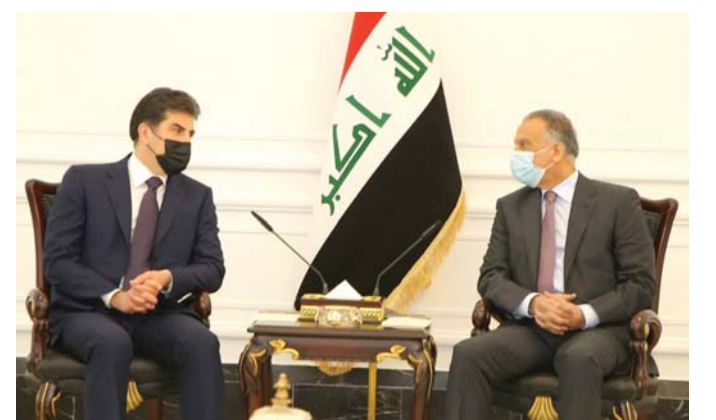
بغداد - يشهد العراق تراشقا علنياً بين السلطات الاتحادية في بغداد وإدارة المنطقة الكردية شبه المستقلة في أربيل بشأن رواتب الموظفين، في مشهد يعكس عمق الأزمة المالية التي يعانيها العراق بسبب تدني أسعار النفط من جهة وتفشي وباء كورونا وما خلفه من آثار سلبية على اقتصاديات الدول من جهة ثانية.

وعبرت حكومة إقليم كردستان العراق عن "استيائها الشديد تجاه ممانطة الحكومة الاتحادية في إرسال الرواتب"، فيما ردت الحكومة الاتحادية في بغداد

معبّرة عن استغرابها من الموقف الكردي من "نتائج المباحثات المتعلقة بالدفعات المالية وتنظيم الواردات والمنافذ الحدودية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم"، منتهمة السلطات الكردية بشكل غير مباشر بسرقة رواتب موظفيها التي تأتي من بغداد.

وتريد بغداد أن تضع يدها على أكبر قدر من المصادر الجاذبة للأموال في المنطقة الكردية، كالضرائب وعوائد المنافذ الحدودية وغيرها، قبل أن تدفع رواتب الموظفين العاملين ضمن حكومة إقليم كردستان، وهو ما ترفضه السلطات الكردية القبول به.

ويعد اجتماع عقده الأربعاء عبر دائرة تلفزيونية قالت حكومة



حوار بلا أفتعة لكن بالكلمات

# نوري المالكي «ينتصر» لفلسطين

## بعد خذلانه العراق

وقال المالكي في بيان صحافي "قد تجاوز النظام السياسي العربي حدود القيم العربية والإسلامية بمسارعه الطبيعي مع الصهيونية الذين ولغوا بدماء العرب والمسلمين واستمرأوا اغتصاب الأرض والمقدسات". وأضاف "مسار التقارب السياسي والاقتصادي مع الصهيونية يعدّ خيانة للأمانة ولله وللمسلمين، وعبوراً على التضحيات الكبيرة والفداء الجسيم اللذين قدمتهما الأمة في مواجهة غطرسة التطرف الصهيوني واعتداءاته المستمرة وتآمره على العرب والمسلمين، واستمرار الانتهاك الصارخ لقضايا الأمة العادلة في فلسطين".

حيث انتهت ولايته الثانية بكارثة احتلال تنظيم داعش لما يقارب ثلث مساحة العراق بكل ما ترتب عن ذلك من خسائر وماس. وكثيراً ما ينظر العراقيون إلى مواقف المالكي من القضايا الإقليمية، وخصوصاً القضية الفلسطينية، بما فيها من بُعد وجداني، باعتبارها جزءاً من محاولته العودة إلى الأضواء عبر دغدغة مشاعر رجل الشارع الذي ارتبطت صورة المالكي في ذهنه بنشر الفساد في العراق وتدمير مؤسسات الدولة وتقسيم المجتمع بتأجيج النزوات الطائفية والعرقية لدى مكوناته.

بغداد - دعا رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي الدول العربية والإسلامية إلى رفض اتفاق السلام الذي أعلن عن اعتراف الإمارات وإسرائيل توقيعه، معتبراً أنه جزء من مخطط يهدف إلى "تضييع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

ومنذ أن أزيح المالكي الذي يتزعم حزب الدعوة الإسلامية الشيعي ويقود ائتلاف دولة القانون عن رئاسة وزراء العراق، ومكانته السياسية في تراجع شديد، بعد أن خلفت فترة حكمه بين سنتي 2006 و2014 أسوأ النتائج على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،